

## السودان

قالت قوى «إعلان الحرية والتغيير» كلمتها في شأن المرحلة الانتقالية، بتوثيق دستورية تقوم على نقل السلطة إليها باعتبارها القيادة التي تمثل الحراك الشعبي، تاركة الباب مفتوحاً للاتفاق على «شراكة» محدودة هم المسكر في «المجلس السيادي». وعلى ضوء رد المجلس المسكري المرتقب، سيتضح ما إذا كانت الوثيقة قد ضحت طريفةً بالتفاوض مجدداً، أم مثلت حجر عثرةً إضافياً

رؤية «قوى التغيير» على طاولة المسكر:

# للاتفاق على مدنيّة السلطة أولاً

على وقع مسيرة «مليونية السلطة المدسّعة»، قدمت قوى «إعلان الحرية والتغيير» رؤيتها للمرحلة الانتقالية، بعد تغفّر المفاوضات مع «المجلس العسكري» وعقدها إلا من اتفاق على تشكيل «مجلس سيادي» من العسكريين والقائد الأعلى وفي محاولة للضغط بالشوارع، سلّم وفد «الحرية والتغيير»، أعضاء «العسكري»، أمس، وثيقة دستورية، تدعو إلى معادلة جديدة قوامها إزاحة «العسكري» ذي العلاقات الخارجية المشبوهة، وصاحب القرارات التي تحدم السعودية والإسمارات، ولا سيما إعلان استمرار المشاركة في حرب اليمن. كما تنهى الوثيقة مرحلة النظام الرئاسي البائد؛ فهي توقف العمل بدستور عام 2005، وتعلن السودان «جمهورية مدنيّة ديموقراطية تكون فيها السيادة للشعب». وفي سبيل ذلك، توزع الوثيقة السلطة على أن ثلاثة مستويات في الفترة الانتقالية المحددة بأربع سنوات: «مجلس رئاسي مدني» يطلّغ بالمهام السيادية، و«مجلس تشريعي مدني»، و«مجلس وزراء مدني مصغّر» من الكفاءات الوطنية لأداء المهام التنفيذية. لا شك في أن الوثيقة الدستورية كسرت حالة الجمود في المفاوضات،

”**في حال موافقة «العسكري» على الوثيقة تنحصر المفاوضات بالمجلس السيادي**“

ونقلتها إلى مرحلة متقدمة في الحوار مع «العسكري»، لكنها تجاوزت أهم النقاط العالقة في شأن «المجلس السيادي» المتفق على تشكيله بالشراكة بين الطرفين، فهي لم تُبيّن سوى كيفية إصدار قراراته والتصويت في داخله، حيث نصّت على أن «القرارات تصدر بأغلبية صلاحيات كبرى من سبيل إعلان حالة الطوارئ، وابتداء الرئاسة، ووضع السياسة العامة للدولة. كما أن لقوى «الحرية والتغيير» تحديد أعضاء المجلس التشريعي الانتقالي المكون من 120 إلى 150 عضواً بالتوافق في ما بينها، على أن يراعى في عضويته تمثيل القوى

المشاركة في التحالف المعارض، وأن لا يقل تمثيل المرأة عن 40 بالمئة فيه. وبحسب الوثيقة، لا يجوز حلّ هذا المجلس، وهو يمارس سنّ التشريعات والقوانين ومراقبة أداء السلطة التنفيذية وترشيح رئيس



حصرت الوثيقة تأسيس مجلس الوزراء والبرلمان بيد قوى «الحرية والتغيير» (ف.أ.ع)

الوزراء في حالة حلّ الحكومة. ما سبق يعني أن السلطة، بناءً على الوثيقة إلى «مطيح القرار لدراستها والمدنيين، وبالتحديد قوى «إعلان الحرية والتغيير» التي تقود الحراك الشعبي، ما عدا بعض الصلاحيات،

## تقرير

# ذكرى «الهولوكوست»

# محرقة الوعي لا تستثني رياض الأطفال

يتعمقون في هذا الموضوع تدريباً، وصولاً إلى القيام برحلة إلى معرض «باد فاشيم» في القدس المحتلة، وإلى معسكرات الإبادة في بولندا. لكن هذا، بحسب الصحيفة العبرية، «لم يكن موجوداً في المناهج خلال العقد الأول من قيام إسرائيل». وهو ما تعزوه المؤرّخة الصهيونية، حنة بابلونكا، نحن قادرون اليوم على حماية أنفسنا بقوانا الذاتية، ويجيشنا القوي القادر على التغلب على أعدائنا». الصورة الكاملة لإبادة اليهود إلا بعد سنوات من ذلك. الأحداث التاريخية تحصل، ولكن إقرار المناهج التعليمية يتطلب وقتاً طويلاً بعدها». فقط، بعد محاكمة أيخمن أصبح الانتشغال بالمحرقة أمراً محورياً على المستويين المحلي والدولي. ومنذ ذلك الوقت، بدأت وزارة التعليم الإسرائيلية بعقد الندوات الأولى حول إقرار المنهاج التربوي المناسب لتدريس المحرقة، الحارثة. وفي عام 1979، أدخلت المحرقة كعمادة إلزامية في المدارس الثانوية لمدة 30 ساعة سنوية. وفي أواخر الثمانينيات، فتح سقوط «الجدار الحديدي» الباب أمام وفود الطلبة الإسرائيليي للسفر إلى أوروبا الشرقية، وتحديدًا إلى بولندا ومعسكرات الإبادة التي أنشأتها النازية في وارسو. وهي رحلات تثير جدلاً في إسرائيل لناحية كلفتها المالية العالية، والتأثر العاطفي للطلاب في أعمار صغيرة نسبيًا.

صحيح أن وضع المنهاج التعليمي الخاص بالمحرقة استغرق وقتاً طويلاً، ولكن تقرير مراقب الدولة قبل عدة أعوام أظهر أن «الوزارة (التربية والتعليم) بدأت تنفيذ القرار الخاص بإلزام المدارس بتدريس المحرقة من دون أهداف تعليمية واضحة». وعلى نهاية الخمسينيات، كان سموحاً للمدرّسين الإسرائيليّين استخدام مَحْتَبَات صغيرة للتحدّث عن ذلك، التطور حدث عندما اختلف جهاز «الموساد» الإسرائيلي، أودولف أنخيمان، أحد المسؤولين الكبار في البوليس السري في الرايخ الثالث، وبعد محاكمة أيخمن وإعدامه شنقاً في مدينة الدد المحتلة، أدخل موضوع المحرقة رسمياً إلى المدرسة، تحدث عن «التفوق العرقي لليهود»، في مقابل «العيوب الخلقية التي يحملها العرب في جيناتهم»، ولذلك على هؤلاء (العرب) «بحسب نظريته، أن «يخدموا اليهود».

أما رئيس الوزراء، بنيامين نتنياهو، فلم ينفِ حجم التضامن الذي تحظى به إسرائيل في العالم، ولكنه أضاف في خطابه أن «ذلك التضامن يترافق مع موجات من الكراهية من قِبل

### بيروت حمود

توقفت السيارات في شوارع فلسطين المحتلة أمس، بمجرد انطلاق صافرات نذرى «المحرقة والبطولة»، وتوقفت أيضاً عن العمل أماكن الترفيه، والمطاعم، ومراكز التسوق. حدث يتكرر سنوياً قبيل خمسة أيام على ذكرى يوم «استقلال إسرائيل». وفي هذه المناسبة، أعاد الرئيس الإسرائيلي، رؤوفين ريفلين، اتهام أوروبا «بالعنصرية»، وقال إن «أوروبا اليوم، مثل أجزاء أخرى في العالم كله، تُبدل وجهها من جديد، وتطاردنا أشباح الماضي. نظريات التفوق العرقي، ونقاء العرق القومي، كراهية الغرباء، معاداة السامية... كل هذه أمور مستفزة من جانب اليمين واليسار على حدّ سواء في جميع أرجاء

السودان»، و«العادل والمساواة»، و«الشعبية، قطاع الشمال»، والتي رفضت السبت الماضي «التغيب المتعمد» لها عن المفاوضات، علماً بأنها تنضوي داخل تحالف «نداء السودان»، الذي يضمّ أيضاً حزب «الامة القومي»، بقيادة الصادق المهدي، والذي اتّجه أخيراً إلى خطاب تهديّة مع «العسكري» في مقابلة مع قناة «العربية»، حين اعتبر أن «الجيش لا يريد أن يحكم»، وأن المفاوضات كان يجب أن تبدأ بمناقشة صلاحيات المجلس السيادي قبل التمثيل، وهو ما بدأ

الغربي، داعية أبناء المحافظة إلى التصدي للمساعي الإماراتية لتحويل أراضيهم إلى ساحات تدريب لمليشيات مسلحة، سيكون لها أثر سلبي على أمن المحافظة والجنوب، وستعزّض أيضاً للخطر حياة الآلاف من المهاجرين الأفارقة الذين يتخذون اليمن محطة «ترانزيت» للمرور إلى السعودية بحثاً عن عمل.

من جهتها، وفي إطار التنازع بينها وبين الإمارات، تتخذ سلطات الرئيس المنتهية ولايته، عبد ربه منصور هادي، من قضية تدفق المهاجرين وسيلة لتوجيه ضربات إلى جهودها، وأنتلاقاً من ذلك، وجّهت وزارة الداخلية في حكومة هادي باعتقال المئات من اللاجئيين الأفارقة من شوارع عدن الأسبوع الماضي، «ترانزيت» فيما بلغت نائب وزير الداخلية لاحتواء تدفق اللاجئيين الأفارقة.

يذكر أن عدد المهاجرين الأفارقة إلى اليمن بلغ قرابة 36 ألفاً خلال الأشهر الثلاثة الأولى من العام الجاري، وفقاً لما يفيد به «الأخبار» مصدر في مكتب ميدان المنصورة الواقعة ما بين محافظتي سُوسة وإبين، محذرة من غفلة استغلالهم في العمليات الهجرة العالمية»، تدرّ عليها الجهات

بعض جوانبها». وإذا وافق الأول على بنودها، تنتقل المفاوضات إلى مرحلة الاتفاق على تشكيلة المجلس السيادي ورئاسته. أما في حال رفض اقتصار «الشراكة» على «السيادي» الذي يبدو محدود الصلاحيات، وإبعاد المؤسسة العسكرية عن أي دور سياسي في المرحلة الانتقالية، فيعني ذلك أنّ قرار «إعلان الحرب» الذي تركته الوثيقة لـ«المجلس السيادي» لا يلتي متطلبات الوصاية الخارجية لدول باتت تتعامل مع المجلس على أنه السلطة الوحيدة في البلاد.

وهنا، لا شك في أنّ «العسكري» سيحاول إحداث شقاق في أوساط المعارضة، ولا سيما داخل تحالف قوى «إعلان الحرية والتغيير»، الذي يتكون من قوى ذات أيديولوجيات مختلفة، تماماً كما حاول إبادة المفاوضات (قبل عشرة أيام) رفض الاعتراف بالتحالف المعارض ممثلاً شرعياً للحراك، واتجه إلى أحزاب كانت ضمن النظام البائد (تسلم منها أكثر من 120 رؤية للمرحلة الانتقالية)، في خطوة وصفت «بالحوار الوطني 2»، في إشارة إلى دور الذي أجراه الرئيس الخلعو عمر البشير عام 2014، وقاطعته قوى سياسية ذات ثقل، بينما شارك فيه أكثر من 100 حزب وحركة مسلحة أخرى. وما يشجع «العسكري» على هذا الخيار، بروز بوادر خلافات بين قوى «الحرية والتغيير»، منها مع «الجبهة الثورية»، التي تضم حركات دارفور المسلحة «تحريبر السودان»، و«العادل والمساواة»، و«الشعبية، قطاع الشمال»، والتي رفضت السبت الماضي «التغيب المتعمد» لها عن المفاوضات، علماً بأنها تنضوي داخل تحالف «نداء السودان»، الذي يضمّ أيضاً حزب «الامة القومي»، بقيادة الصادق المهدي، والذي اتّجه أخيراً إلى خطاب تهديّة مع «العسكري» في مقابلة مع قناة «العربية»، حين اعتبر أن «الجيش لا يريد أن يحكم»، وأن المفاوضات كان يجب أن تبدأ بمناقشة صلاحيات المجلس السيادي قبل التمثيل، وهو ما بدأ

بأنه يتخطى داخل تحالف «نداء السودان»، الذي يضمّ أيضاً حزب «الامة القومي»، بقيادة الصادق المهدي، والذي اتّجه أخيراً إلى خطاب تهديّة مع «العسكري» في مقابلة مع قناة «العربية»، حين اعتبر أن «الجيش لا يريد أن يحكم»، وأن المفاوضات كان يجب أن تبدأ بمناقشة صلاحيات المجلس السيادي قبل التمثيل، وهو ما بدأ في وثيقة أمس سارت عليه، ما يشي بان الاتفاق مع «العسكري». «إذا تمّ - سبض قوى «الحرية والتغيير» في حال «المجلس العسكري» الوثيقة إلى «مطيح القرار لدراستها والبرد عليها» دون تحديد سقف زمني، أوضحت قوى «الحرية والتغيير» أنها «مناظرة للتفاوض في

كذلك المنوط به «المجلس السيادي» وفي حين أحال «المجلس العسكري» الوثيقة إلى «مطيح القرار لدراستها والبرد عليها» دون تحديد سقف زمني، أوضحت قوى «الحرية والتغيير» أنها «مناظرة للتفاوض في

الغربي، داعية أبناء المحافظة إلى التصدي للمساعي الإماراتية لتحويل أراضيهم إلى ساحات تدريب لمليشيات مسلحة، سيكون لها أثر سلبي على أمن المحافظة والجنوب، وستعزّض أيضاً للخطر حياة الآلاف من المهاجرين الأفارقة الذين يتخذون اليمن محطة «ترانزيت» للمرور إلى السعودية بحثاً عن عمل.

من جهتها، وفي إطار التنازع بينها وبين الإمارات، تتخذ سلطات الرئيس المنتهية ولايته، عبد ربه منصور هادي، من قضية تدفق المهاجرين الأفارقة وسيلة لتوجيه ضربات إلى جهودها، وأنتلاقاً من ذلك، وجّهت وزارة الداخلية في حكومة هادي باعتقال المئات من اللاجئيين الأفارقة من شوارع عدن الأسبوع الماضي، «ترانزيت» فيما بلغت نائب وزير الداخلية لاحتواء تدفق اللاجئيين الأفارقة.

يذكر أن عدد المهاجرين الأفارقة إلى اليمن بلغ قرابة 36 ألفاً خلال الأشهر الثلاثة الأولى من العام الجاري، وفقاً لما يفيد به «الأخبار» مصدر في مكتب ميدان المنصورة الواقعة ما بين محافظتي سُوسة وإبين، محذرة من غفلة استغلالهم في العمليات الهجرة العالمية»، تدرّ عليها الجهات



خلال زيارة طلبة اسرئيليين لمعتقل أوشتز في وارسو (EPA)